وهكذا فان هنالك ربحا قدره (٩٠) مليون ليرة من عملية التخفيض . ونسارع الى تحذير القارىء من ان هذه الارقام الى جانب كونها تقديرية فانها لا تشمل الآثار غير المباشرة لعملية التخفيض ومنها اعادة توزيع الدخل بين السكان خصوصا من اصحاب الدخول المنخفضة الى الفئات من ذوي الدخل المرتفع مما قد يخلق مرارة لدى الفئات العمالية والموظفين وبقية السكان الذين يتناولون اجرا ثابتا . اضف الى ذلك ان التجارب في اسرائيل وغيرها قد اثبتت انه من الصعب فرض رقابة صارمة على الاسعار وان ذلك في النهاية سيؤدي الى اختفاء كثير من السلع في الاسواق وظهور « السوق السوداء » مما يزيد من عملية تشويش الموارد ويجعل من الاسعار الرسمية للسلع مؤشرا اقتصاديا عديم الجدوى . لذلك فان الخسائر قد تكون اكبر من الارباح اذا أخذنا بعين الاعتبار كافة التأثيرات المتعلقة بالانتاج وفي طريقة توزيعه بين مختلف عوامل الانتاج في الاقتصاد الاسرائيلي .

وخلاصة القول فان تخفيض الليرة الاسرائيلية لن يحقق على أحسن الاحتمالات وفي ظروف طبيعية اكثر من الاحتفاظ بموقع الصادرات الاسرائيلية في الاسواق الامريكية. فالعجز في الميزان التجاري سيظل قائما وفي حدود ١٢٠٠ — ١٤٠٠ مليون دولار ما دام الانفاق العسكري يشكل جزءا كبيرا من النشاط الاقتصادي في اسرائيل وما دام معدل النمو المنشود في الناتج الوطني يتراوح بين ٨ — ١٠ ٪ بالاسعار الثابتة .

ان حل المعضلات الاساسية يتطلب اجراءات اعمق بكثير من تخفيض الليرة وليس امام الاقتصاد الاسرائيلي سوى ثلاثة مسالك جذرية في هذا السبيل : ١ — تخفيض حجم نفقات التسلح الى ما كانت عليه قبل عام ١٩٦٧ وهذا غير وارد الآن في الظروف الحالية.

٢ — الاقتناع بمعدل نمو اقتصادي اقل تواضعا من النمو الحالي وهذا الطريق صعب ايضا بسبب الآثار التي يتركها على مستوى العمالة بمعنى آخر حجم البطالة .

٣ — انفتاح الاسواق العربية امام السلع الاسرائيلية في حالة التوصل الى سلم دائم بين الدول العربية واسرائيل . وهذا هو الحل الامثل من وجهة النظر الاسرائيلية اذ انه يسمح للاقتصاد الاسرائيلي ان يلتقط انفاسه بعد معاناة طويلة حاول فيها التنافس في الاسواق العالمية مع دول لا يستطيع مجاراتها في ميدان التجارة الدولية سواء لناحية الجودة ، او انخفاض التكلفة المرادفة للانتاج الكبير او نفقات الشحن .

لقد سبقت اسرائيل دول عديدة في تخفيض عملتها نذكر على سبيل المثال بريطانيا وفرنسا والمملكة العربية السعودية . وكانت الظروف الاقتصادية الضاغطة تختلف بين حالة واخرى في كل من هذه البلدان وان كان العجز في ميزان المدفوعات هو السبب المباشر . وفي جميع الحالات المشار اليها كانت هذه البلدان تعدل وتختصر كثيرا من خططها واهدافها الاقتصادية في حين ان اسرائيل لم تقبل يوما التنازل عن أهدافها الاقتصادية الاساسية التي ذكرناها في هذه الدراسة . وهذا التشبث يفسر بوضوح النجاح الجزئي الذي كان يحققه التخفيض في اسرائيل . ولا شك أن ضبط مستويات الاسعار والاجور في اقتصاد يتمتع بسيولة فائضة ، اي زيادة في الكتلة النقدية تفوق الزيادة في الناتج الوطني ، عمل صعب للغاية وبالتالي فان احد شروط التخفيض يصبح غير وارد .

ان تخفيض الليرة الاسرائيلية اصبح بمثابة مخدر تلجأ اليه الحكومة الاسرائيلية لمعالجة مشاكل طارئة في الاقتصاد الاسرائيلي كلما وصلت الى مشارف اعادة النظر في اهدافها الاقتصادية فاسرائيل تعرف تماما ان العجز في ميزان المدفوعات يصبح ذا قيمة ثانوية عندما تكون الموارد المتاحة للاقتصاد الاسرائيلي قادرة على تنفيذ معدل مرتفع للنمو الاقتصادي من خلال القيام بمشاريع انمائية واجتماعية واسعة النطاق . وعلى هذا الاساس يجب ان نتوقع مزيدا من تخفيض الليرة الاسرائيلية في الاعوام القادمة اذا ظل الوضع السياسي في المنطقة على حاله .